



السنة المالية 2008

التقرير السنوي للنزاهة

حماية الإمكانات الإنمائية





السنة المالية 2008

التقرير السنوي للنزاهة



حماية الإمكانات الإنمائية

الإطار 1: مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في البنك الدولي

في عام 2001، أنشأ البنك الدولي إدارة النزاهة المؤسسية (INT)، لتعمل كجهاز تحقيق مستقل في مجموعة البنك الدولي، وتتبع مباشرة لرئيس البنك، وبصورة غير مباشرة للجنة المراجعة التابعة لمجلس المديرين التنفيذيين بمجموعة البنك. ويرفع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (إدارة النزاهة المؤسسية سابقاً) تقارير التحقيقات التي يقوم بها إلى رئيس البنك الدولي، ويجري جلسات إعلامية للجنة المراجعة على أساس ربع سنوي لعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة والنواتج الهامة لهذه الوحدة. وفي السنة المالية 2008، جرى رفع درجة إدارة النزاهة المؤسسية إلى وضعية مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة.

يتمثل التفويض المخول لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في التحقيق في الإدعاءات بشأن وقوع أعمال احتيال وفساد في الأنشطة التي تساندها مجموعة البنك، وكذلك في أية إدعاءات بأعمال احتيال أو فساد كبيرة من جانب موظفي البنك. ويجري مكتب نائب الرئيس تحقيقاته الإدارية وفقاً لأفضل الممارسات والإجراءات والبروتوكولات المستخدمة دولياً. ويقوم بإحالة نتائج تحقيقاته إلى الوحدات والمسؤولين الآخرين عن اتخاذ القرارات، مثل رئيس البنك الدولي، وإدارات العمليات بمناطق عمل البنك، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وموظفي التقييم والإيقاف بمجموعة البنك الدولي، ومجلس العقوبات (بالنسبة للحالات المتعلقة بمشاريع خارجية)، ونائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية (بالنسبة لحالات سوء سلوك الموظفين).

ويعمل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على نحو وثيق مع مكتب نائب الرئيس للشؤون القانونية بمجموعة البنك فيما يتعلق بالقضايا القانونية وتلك المتعلقة بالسياسات، ويشمل ذلك طرح أية أسئلة أو إجراء أية اتصالات تتعلق بالعقوبات مع سلطات إنفاذ القوانين في البلدان المعنية. بالإضافة إلى ذلك، ينسق مكتب نائب الرئيس أنشطة مكافحة الفساد مع شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد التابعة للبنك، ومعهد البنك الدولي، وشبكة سياسات العمليات والخدمات القطرية، والمعنيين من موظفي مكاتب مناطق عمل مجموعة البنك. كما يتعاون مع مكتب الأخلاقيات والسلوك الوظيفي ومعهد البنك الدولي في تقديم التدريب التعليمي والتثقيفي لموظفي مجموعة البنك والمتعاملين معها.

أولاً. عرض عام:

أبرز المعالم في أنشطة مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في السنة المالية 2008

كانت السنة المالية 2008 (1 يوليو/تموز 2007 – 30 يونيو/حزيران 2008) سنة مهمة بالنسبة لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ومن أبرز معالمها ما يلي:

هيئة الاستعراض المستقلة: في 13 سبتمبر/أيلول 2007، أصدرت هيئة يقودها السيد/ بول فولكر، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة (هيئة فولكر) تقريراً عن إدارة النزاهة المؤسسية (انظر: الجدول 3). وفي 23 يناير/كانون الثاني 2008، أعلن جهاز إدارة البنك الدولي - بعد دراسة رد مجموعة العمل على تقرير هيئة فولكر - قراراً بتنفيذ كافة التوصيات الثماني عشرة الواردة في تقرير الهيئة، والتي شملت: إنشاء مجلس استشاري مستقل لشؤون النزاهة؛ وزيادة الشفافية حول إجراءات التحقيق التي تقوم بها إدارة النزاهة المؤسسية؛ والنص على إنشاء وحدة استشارية للخدمات الوقائية لمساعدة جهاز موظفي البنك الدولي في توقع الممارسات القائمة على الاحتيال والفساد وتوقيها في المشاريع التي تمويلها وتساندها مجموعة البنك.

استعراض التنفيذ المفصل بشأن الهند (DIR): في يناير/كانون الثاني 2008، أنجز مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة استعراض تنفيذ مفصل بشأن خمسة مشاريع في قطاع الصحة في الهند وقام البنك الدولي بنشر هذا الاستعراض. وأسفر هذا الاستعراض، الذي وجد مؤشرات دالة على أعمال خطيرة غير مشروعة ومخالفات وحالات عدم تقيد بالأنظمة (الامتثال) وتقصير في تقديم الخدمات المتعاقد عليها في خمسة مشاريع، عن إصلاحات واسعة النطاق تهدف إلى معالجة أوجه القصور في أنظمة الإدارة المالية للمشاريع، وأنظمة المراجعة والضوابط الداخلية، بالإضافة إلى منهجيات تقييم المشاريع. ويجري العمل حالياً في شبكة سياسات العمليات والخدمات القطرية وإدارات مكاتب مناطق عمل البنك لضمان تطبيق الدروس المستفادة في استعراض التنفيذ المفصل في كافة وحدات البنك. وقد شرع كل من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة وحكومة الهند في إجراء تحقيقات متابعة في هذا الصدد. كما أعلنت حكومة الهند أنها ستعاقب أي شخص يثبت ارتكابه لأعمال احتيال أو فساد.

نشر تقارير النزاهة على الجمهور: منذ نشر استعراض التنفيذ المفصل بشأن الهند، شرع البنك الدولي في إتاحة تقارير النزاهة للجمهور، وذلك حسب توصيات هيئة فولكر وموافقة جهاز الإدارة. ويعتبر نشر تقارير التحقيقات الخاصة بمشاريع في كل من هندوراس وجمهورية الكونغو الديمقراطية مثالين مبكرين على ذلك.

نائب الرئيس لشؤون النزاهة: وفقاً لتوصيات هيئة فولكر، تم رفع درجة إدارة النزاهة المؤسسية في السنة المالية 2008 إلى وضعية مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة. وفي يونيو/حزيران، أصبح السيد/ ليونارد ماكرثي - وهو محام ومدع عام سبق له أن تولى رئاسة مديرية العمليات الخاصة بجمهورية جنوب أفريقيا - أول نائب للرئيس لشؤون النزاهة. وقد سعى مكتب نائب الرئيس، بعد رفع مستوى إدارة النزاهة وتوسيع نطاق التفويض المخول له، إلى تقوية قدراته لتقديم الخدمات التحقيقية والاستشارية تمشياً مع الرسالة العامة لمجموعة البنك المتمثلة في الحد من الفقر.

ثانياً: الحالات الخارجية (الاحتيال والفساد في المشاريع التي تمويلها مجموعة البنك)

يبيح الجدول 1 بيانات أساسية عن عدد الحالات الخارجية التي قام مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بالتحقيق فيها، وترتيب أولويتها، والإجراءات التي تم اتخاذها بشأنها¹.

يستخدم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة نظام فرز اعتمده مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي بغرض تصنيف الإدعاءات على أنها ذات أولوية عالية، أو متوسطة، أو منخفضة، ويهدف ذلك إلى التحقيق في جميع الحالات ذات الأولوية العالية. وتساهم المعلومات التي تم جمعها من الحالات ذات الأولوية المنخفضة في المعارف المتراكمة لدى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، ويتم الرجوع إليها في الحالات المستقبلية. ويستهدف أي تحقيق إما إثبات وإما حوض الادعاءات؛ وإذا لم تكن الأدلة قطعية الدلالة، فإن الادعاء يُصنف باعتباره غير مثبت بالأدلة ويتم إقفال الموضوع. ومن بين 67 حالة تتعلق بمشاريع للبنك أُجريت بشأنها تحقيقات كاملة في السنة المالية 2008، وجد مكتب نائب الرئيس لشؤون

الجدول 1: الحالات الخارجية بمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (إدارة النزاهة المؤسسية سابقاً) (السنوات المالية 2005-2008)				
الحالات	السنة المالية 2005	السنة المالية 2008	السنة المالية 2007	السنة المالية 2006
الحالات المرحلة	224	166	208	175
الحالات الجديدة التي فُتحت	235	190	116	152
الحالات التي أُقفلت	293	148	149	169
حالات تمت إحالتها/لم يحقق فيها	41	28	20	54
حالات منخفضة الأولوية/ لا يلزم اتخاذ أي إجراء بشأنها	90	46	44	48
الحالات التي حُققت فيها	162	74	85	67
أُثبتت بالأدلة	58	13	33	29
لم تثبت بالأدلة	77	35	44	23
لا أساس لها	27	26	8	15
سجل الحالات في نهاية السنة	166	208	175	158

يعني تعبير "أُثبتت بالأدلة" أن الأدلة تظهر حدوث مخالفات "في الغالب الأعم"، أما تعبير "لم تثبت بالأدلة" فيعني أن نتائج التحقيقات غير قطعية؛ بينما يعني "لا أساس لها" أن السلوك المزعوم لم يحدث في واقع الأمر.

النزاهة أن 29 حالة (43 في المائة) كانت مثبتة بالأدلة؛ و 23 حالة (34 في المائة) غير مثبتة بالأدلة؛ كما وجد أن 15 حالة (22 في المائة) لا أساس لها. بالإضافة إلى ذلك، خلص مكتب نائب الرئيس، في ضوء تصنيف 48 حالة على أنها منخفضة الأولوية، إلى عدم وجود ما يستوجب اتخاذ إجراءات أخرى بشأنها، وتمت إحالة 54 حالة إلى زملاء في مجالات العمليات بالبنك الدولي لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وكان لإنجاز استعراض التنفيذ المفصل بشأن الهند، وهو تقرير غير مسبق استلزم جهداً غير عادي، تأثير على قدرات وحدة التحقيقات الخارجية في تحقيق التوازن بين الحاجة لتناول أعباء التحقيق ووجود

¹ لا ينبغي استخدام عدد القضايا المفتوحة أو التي تم إقفالها في حد ذاته كمؤشر على مستوى الفساد الذي يؤثر على مشاريع مجموعة البنك أو كقياس على إنتاجية مكتب نائب الرئيس. ورغم أن من المهم أن تحظى الحالات باهتمام كاف في التحقيقات، لا يجب استخدام هذه الإحصاءات بمعزل عن البيانات الأخرى بوصفها نقطة مرجعية لقياس النجاح. فكل حالة تتسم بطابعها الفريد من حيث تشابكها وتعقيدها، وتتطلب كل منها على تحديات فعلية خاصة بها، بما في ذلك حجم المستندات الواجب مراجعتها أو التحقيقات الواجب إجراؤها. وفي نهاية المطاف، فإن تأثير الحالة المنظورة وقيمتها بالنسبة لمجموعة البنك سيسكلان العنصر الحاسم.

عدد كبير من الحالات المترابطة ذات الصلة. ومع إنجاز هذا الاستعراض وقيام مكتب نائب الرئيس بتعيين عدد الموظفين الجدد، شرع المكتب في جهد منسق لإتمام الحالات القائمة بمزيد من الكفاءة.

من بين الحالات التسع والعشرين التي أثبتت بالأدلة في السنة المالية 2008، وجد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة أدلة على ممارسات فاسدة في تقديم مدفوعات ومحاولة تقديم الرشوة والتواطؤ في العطاءات في مشاريع البنية الأساسية في منطقة شرق آسيا؛ والتلاعب والتواطؤ في العطاءات فيما بين مصنعي العقاقير الطبية في منطقة جنوب آسيا؛ وتزوير بيانات المؤهلات المقدمة للفوز بالعطاءات من جانب استشاريين ومقاولين في منطقة شرق أوروبا.

وشملت أهم حالة تم إجراؤها وأثبتت بالأدلة في السنة المالية 2008 تحقيقاً في إجراءات المناقصات الخاصة بعقدين اثنين يمولهما البنك في قطاع بناء الطرق في الفلبين. وكشف التحقيق أدلة على تكوين اتحاد احتكاري كبير من الشركات للتقدم بعطاءات للفوز بعقود في هذا المشروع التابع للبنك. وبعض هذه الشركات كان عبارة عن شركات محلية صغيرة، لكن البعض الآخر كان شركات دولية كبيرة تقع مقراتها في الخارج، لكنها نشطة عالمياً في مشاريع بناء الطرق. وقدم مكتب نائب الرئيس إخطاراً بإجراءات العقوبات إلى موظف التقييم والإيقاف، وأسفر ذلك عن إيقاف هذه الشركات بشكل مؤقت من المشاركة في التأهل للفوز بالعقود التي يمولها البنك الدولي. وتمت إتاحة الفرصة لكافة الشركات المعنية للرد على الاتهامات الموجهة إليها، واختار البعض منها القيام بذلك في جلسات استماع مع مجلس العقوبات الذي قضى بالفعل بحرمان ثماني شركات وشخص واحد. وتمكن البنك الدولي من إيقاف ترسية عقود بقيمة حوالي 33 مليون دولار، ولم يتم صرف أية أموال للبنك من هذا المشروع إلى الشركات المحرومة.

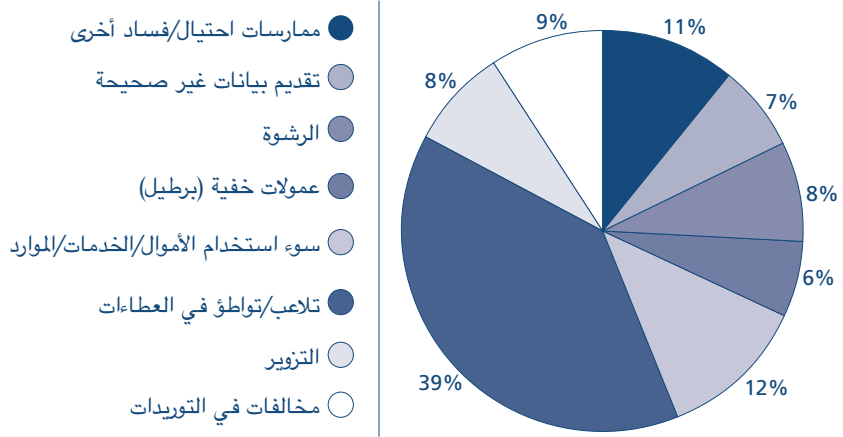
وبخصوص الحالات الأخرى المثبتة بالأدلة، اتخذ البنك أيضاً إجراءات على صعيد عملياته في أعقاب التحقيقات التي أجراها مكتب نائب الرئيس، والتي شملت إعلان وقوع مخالفات في التوريدات، وإلغاء عقود، وطلب سداد الأموال التي تم دفعها، وإعادة هيكلة المشاريع المعنية لتحسين التصدي لمخاطر الاحتيال والفساد. ورفع مكتب نائب الرئيس إخطارات بالعقوبات ذات الصلة إلى موظف التقييم والإيقاف، كما أحال عدداً من الحالات إلى حكومات البلدان الأعضاء المتضررة من هذه المخالفات حتى يمكنها اتخاذ التدابير المناسبة بموجب قوانينها المدنية والجنائية والإدارية.

وبين توزيع الحالات التي فتح مكتب نائب الرئيس التحقيق فيها عبر مختلف المناطق وجود تفاوتات عن السنوات السابقة. وقد تناول التقرير السنوي للسنة المالية 2007 بالشرح في جانب منه الأسباب الكامنة وراء الزيادة الكبيرة في حالات التحقيق التي فُتحت في منطقة جنوب آسيا. وقد أثرت أعمال المتابعة المتصلة باستعراض التنفيذ المفصل على عدد حالات التحقيق التي تم فتحها في تحقيق التوازن مع المناطق الأخرى من حيث الموارد البشرية المخصصة لعملية التحقيق.

الجدول 2: الحالات الخارجية التي فُتحت حسب المنطقة (السنوات المالية 2005-2008)

المنطقة	السنة المالية 2005	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	السنة المالية 2008
أفريقيا	39	32	33	31
شرق آسيا والمحيط الهادئ	63	51	37	29
أوروبا وآسيا الوسطى	40	33	18	15
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	30	15	7	10
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12	8	7	10
جنوب آسيا	51	51	14	57
المجموع	235	190	116	152
	100%	100%	100%	100%

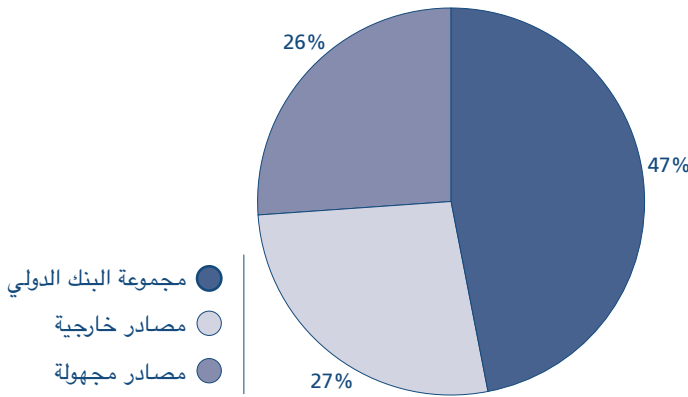
الشكل 1: الحالات الخارجية حسب الأنواع الرئيسية للإدعاءات (السنة المالية 2008)



بينما تغطي الإدعاءات الخاصة بالحالات الخارجية طائفة عريضة من ممارسات الاحتيال والفساد والتواطؤ (انظر الشكل رقم 1)، وفي حالات كثيرة يمكن أن تشمل الشكوى الواحدة أكثر من ادعاء واحد، من غير الممكن التثبت من صحة هذه الشكوى حتى يجري مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة تحقيقاً فيها. ومن ثم، يمكن أن يسفر تقديم بيانات غير صحيحة عن اكتشاف وجود تزوير، بينما قد تسفر شكوى ما يتم تقييمها مبدئياً على أنها مخالفة في التوريدات عن وجود تلاعب في العروض والعطاءات. وما زال تصنيف أنواع الإدعاءات متسقاً نسبياً مع التقارير الخاصة بالسنوات السابقة.

شهدت السنة المالية 2008 استمرار الاتجاه الذي ورد في التقرير السنوي للسنة المالية 2007 بخصوص تزايد نسبة الحالات التي يبلغ عنها موظفو مجموعة البنك الدولي، وذلك من 35 في المائة إلى 47 في المائة (انظر الشكل 2). ويرى مكتب نائب الرئيس أن ذلك يرجع إلى زيادة التفاعل بينه وبين موظفي إدارات مكاتب مناطق عمل البنك، وزيادة مستوى وعي فرق البنك بالمناطق بمؤشرات

الشكل 2: الحالات الخارجية حسب مصادر الإدعاءات (السنة المالية 2008)



الاحتيال والفساد نتيجة للمبادرات المتعددة التي يتم تنفيذها في مختلف إدارات مجموعة البنك للحد من مخاطر الاحتيال والفساد في الأنشطة التي تساندها مجموعة البنك.

ثالثاً: استعراض التنفيذ المفصل بشأن الهند

كان استعراض التنفيذ المفصل بشأن الهند (DIR)، الذي تم إجراؤه في السنة المالية 2007-2008 ونشره على الجمهور في 11 يناير/كانون الثاني 2008، أكبر عمل منفرد يقوم به مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على الإطلاق. وخلافاً لأي تحقيق يهدف إلى كشف الحقائق والملابسات المحيطة بأي إدعاء، شمل هذا الاستعراض إجراء مراجعة قضائية واسعة النطاق لعمليات التوريد والتنفيذ في عقود خمسة مشاريع يساندها البنك في قطاع الصحة، بغرض تحديد المؤشرات الدالة على ممارسات احتيالية أو فساد.

ووجد استعراض التنفيذ المفصل بشأن الهند مؤشرات خطيرة دالة على وجود ممارسات احتيالية وفساد في المشاريع الخمسة. وقد أثرت هذه المؤشرات، بدرجات متفاوتة فيما يبدو، على تنفيذ هذه المشاريع ونواتجها، مما يشير إلى وجود مخاطر نظامية في حافظة مشاريع البنك في قطاع الصحة في الهند. وأشار الاستعراض، بوجه خاص، إلى أن عمليات التوريد قد تآثرت على ما يبدو بسبب السلوكيات المتواطئة، والرشوة، والتلاعب في أسعار العطاءات؛ ووجود عيوب بالغة في الأشغال المدنية التي تم التصديق على إتمامها؛ وتعطل أو تلف التجهيزات والمعدات التي تم التصديق على أنها مطابقة للمواصفات؛ وعدم تقديم الخدمات وفقاً للالتزامات التعاقدية المتفق عليها؛ وعدم كفاية أنظمة الضوابط المالية والداخلية وأنظمة التدقيق على المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت جميع المشاريع الخمسة التي اشتملها الاستعراض أوجه ضعف في التقييم السابق للمشاريع الذي يقوم به البنك، والتدابير التي يتخذها للتخفيف من حدة مخاطر الاحتيال والفساد، وقدرته على التصدي لها من خلال رقابة فعالة. وكانت هناك مخاطر كبيرة واضحة تتعلق بوجود مخالفات في التعاقدات المحلية. وأخيراً، تشير بعض التفاوتات القائمة بين نتائج استعراض التنفيذ المفصل ودرجات تقييم التنفيذ التي منحها فرق العمل للمشاريع، وتقارير إنجاز التنفيذ، واستعراضات مجموعة التقييم المستقلة، إلى وجود عيوب فنية في منهجية تقييم المشاريع بالبنك.

وأدت هذه النتائج مجتمعة إلى إعداد خطة عمل مشتركة بين البنك وحكومة الهند تشمل ما يلي: قيام أطراف ثالثة مستقلة بإجراء تدقيق في عمليات التوريد واستعراض الأداء؛ وتدعيم إجراءات التوريدات وإدارة الشؤون المالية في وزارة الصحة؛ وزيادة استخدام الرصد والرقابة من جانب المجتمعات المحلية؛ وتحسين الإشراف على الأشغال المدنية وتوريد الأدوية. كما سيجري تكييف شروط التأهيل في العطاءات التي تمويلها مجموعة البنك بغرض الحد من مخاطر التواطؤ.

وبدأ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة وحكومة الهند إجراء تحقيقات متابعة في هذا الصدد. ويمكن أن تسفر التحقيقات التي يجريها مكتب نائب الرئيس عن قيام مجموعة البنك بجرمان شركات وأفراد من التعامل معها. يُذكر أن استعراضات التنفيذ المفصل السابقة قد أدت إلى حرمان 140 شركة، مما يثبت الطبيعة التنبؤية للمؤشرات التي تكشفها في الغالب هذه الاستعراضات. وقد أحالت حكومة الهند ثلاث حالات جديدة إلى مكتب التحقيقات الجنائية بالبلاد، وشرعت إدارة المراقبة في ولاية أويسا في إجراء عدد من التحقيقات الجنائية.

إلا أن استعراض التنفيذ المفصل بشأن الهند لم يكن يتعلق بالهند فحسب، إذ إن له آثاراً على الصعيد الدولي، كما أنه يساعد مجموعة البنك في تحديد أوجه القصور ومواطن الضعف في عمليات التوريد العامة عبر حافظة مشاريعها بالكامل، بغرض تعزيز البيئة المواتية. واستجابة لهذا الاستعراض وفي ضوء إستراتيجية البنك المعززة

لتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد، قام مكتب منطقة جنوب آسيا وشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية بالبنك الدولي بإعداد أجنحة لإصلاح الحوكمة ومكافحة الفساد خاصة بقطاع الصحة. وتتيح هذه المبادرة تفاصيل حول أوجه التحسن اللازم في تصميم المشاريع والإشراف عليها وتنفيذها، التي يتعين بلوغها إذا تم تطبيقها على النحو الصحيح (انظر الإطار 2).

وفي نشرة صحفية صادرة عن البنك الدولي في 11 يناير/كانون الثاني 2008، قال الرئيس زوليك: "لقد كشف هذا التحقيق عن مؤشرات غير مقبولة دالة على وجود ممارسات احتيالية وفساد. وحكومة الهند والبنك الدولي ملتزمان بالعمل على كشف ملامسات وقوع هذه المشاكل وثر أغوارها. وأقدر الالتزام الثابت للحكومة الهندية التي ستلعب دوراً ريادياً في ملاحقة المخالفات الجنائية. وعلى جانب البنك، توجد أوجه ضعف في تصميم المشاريع والإشراف عليها وتقييمها. كما أن هناك أوجه قصور نظامية أيضاً. وأنا عاقد العزم على حل هذه المشاكل. إن تقرير فولكر يحدد لنا الطريق الذي ينبغي علينا السير فيه".

الإطار 2: الدروس المستفادة من استعراض التنفيذ المفصل تثيري معلومات التغيرات التي تدخلها مجموعة البنك على مشاريعها في قطاع الصحة في الهند

- تعزيز الشفافية، من خلال البناء على "تشريع الحق في الحصول على المعلومات" الذي صدر مؤخراً في الهند، ليشمل نشر كافة عمليات التوريدات والعطاءات وإرساء العقود على شبكة الإنترنت؛
- الرقابة على التنفيذ من جانب المستفيدين من المشروع والمواطنين والمجتمع المدني باستخدام بطاقات التقييم المجتمعية والمراجعات الاجتماعية؛
- تشديد الرقابة على المنظمات غير الحكومية وإجراءات الاستعانة بها (مثلاً، ألغت المنظمة الوطنية لمكافحة الإيدز 163 عقداً لمنظمات غير حكومية من بين 952 عقداً)؛
- تحسين تدابير الرقابة على الجودة لضمان جودة الأدوية التي يتم توريدها، بما في ذلك التدقيق المستقل لشهادات منظمة الصحة العالمية الخاصة بالممارسات الجيدة في التصنيع، والإفصاح عن النتائج الكاملة على مواقع الحكومة على شبكة الإنترنت؛
- التدقيق في التوريدات في جميع المشاريع بنسبة 100 في المائة سنوياً؛
- تقوية ضوابط التوريدات لمنع التواطؤ في العطاءات بما في ذلك تصميم برمجيات جديدة لاكتشاف التواطؤ؛ و
- تسريع إجراءات التعامل مع الشكاوى والإجراءات المتخذة بشأنها (أشارت بعض الأمثلة بالفعل إلى اختصار المدة اللازمة من تسعة أشهر إلى شهرين فقط).

رابعاً. إجراءات العقوبات

يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، عندما تسوغ نتائج تحقيقاته ذلك، بإعداد إخطار بإجراءات العقوبات لبدء الإجراءات الإدارية التي يقرر مجلس العقوبات التابع لمجموعة البنك من خلالها ما إذا كانت شركة أو شخص ما قد تورط في ممارسات يعاقب عليها، ويتم في حالة ثبوت ذلك تحديد التدابير التأديبية المناسبة. ويمكن أن تكون العقوبات الصارمة الواضحة من القوة بحيث تردع ممارسات الفساد في القطاع الخاص، وأن تكون حافزاً قوياً للشركات التي تبحث عن سبل للحد من مخاطر إجراءات التنفيذ، بما في ذلك من خلال الدخول في برنامج الإفصاح الطوعي التابع لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة (VDP) المبين أدناه. وإذا كانت إحدى الشركات قيد التحقيق بالفعل من جانب مكتب نائب الرئيس وكانت بالتالي غير قادرة على الدخول في برنامج الإفصاح الطوعي، يمكن لها حينئذ أيضاً أن تسعى للتخفيف من حدة العقوبات عن طريق التعاون مع مكتب نائب الرئيس. على سبيل المثال، ذكرت شركة سيمنز أ. جي (Siemens AG) ما يلي في إخطار التقييد بالقواعد المؤسسية، المنشور في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، 2007: "نتيجة للأمور المبينة أعلاه وفي إطار سياستها الخاصة بالتعاون، اتصلت شركة سيمنز بالبنك الدولي وعرضت عليه مساعدته في أية أمور قد تكون موضع اهتمامه. وتواظب شركة سيمنز، منذ ذلك الوقت، على إجراء اتصالات دائمة مع إدارة النزاهة المؤسسية بالبنك الدولي، وتعتمد مواصلة سياسة التعاون التي تنتهجها".

في 16 يوليو/تموز 2007، اتخذ مجلس العقوبات قراراً بحرمان شركتين يقع مقرهما في الهند من التعامل مع مجموعة البنك هما: نستور للأدوية ليمتد (Nestor Pharmaceuticals Ltd.) وبيور فارما ليمتد (Pure Pharma Ltd.)، وأعلن أنهما غير مؤهلتين للفوز بأية عقود يمولها البنك. وقد ثبت تورط هاتين الشركتين في ممارسات قائمة على التواطؤ في مشروع يموله البنك في مجال الصحة الإنجابية وصحة الطفل في الهند. وقد حُرمت شركة نستور لمدة ثلاث سنوات وشركة بيور فارما لمدة سنة واحدة.

وفي 22 مايو/أيار 2008، قام مجلس العقوبات بفرض عقوبات على شركة سنغالية على خلفية تقديمها مستندات مزورة في مناقصتين يمولهما البنك. كما فرض عقوبات على شركة GENITE ومالكها لمدة عامين، مع إمكانية تمديد هذه العقوبة لثلاث سنوات إضافية إذا لم تشرع في إقامة برنامج تقييد فعال بالقواعد المؤسسية وتنفيذه تنفيذاً مرضياً. وطوال السنة المالية 2008، جرى الشروع في اتخاذ إجراءات ضد مجموعة عريضة من المدعى عليهم، ومن المتوقع إجراء جلسات استماع بشأنهم أمام مجلس العقوبات في السنة المالية 2009. ويمكن الإطلاع على قائمة كاملة من الشركات المحرومة على الموقع الإلكتروني لمكتب نائب الرئيس على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/integrity.



خامساً. نشر تقارير الإحالة في السنة المالية 2008

بالإضافة إلى إجراءات الإنفاذ التي يتخذها البنك، يعد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة تقارير إحالة من شأنها تمكين البلدان الأعضاء من مباشرة الدعوى في القضايا المدنية أو الجنائية أو الإدارية، وتحديد ما إذا كانت قوانينها قد انتهكت، واتخاذ الإجراءات المناسبة بموجب قوانينها الوطنية.

وقد أصدر مكتب نائب الرئيس ثمانية تقارير إحالة جوهرية إلى حكومات البلدان الأعضاء ووكالات مانحة أخرى في السنة المالية 2008. وبناءً على التوصيات 4 - 9 من تقرير هيئة فولكر الذي وافق عليه جهاز الإدارة، يقوم البنك الآن بتطبيق بروتوكول يتم في إطاره تنقيح تقارير التحقيقات النهائية التي جرت إحالتها إلى الحكومات المعنية لاتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها، ورفعها لمجلس المديرين التنفيذيين بالبنك، ونشرها للجمهور حسب تقدير الرئيس (بالتشاور مع المدير المنتدب المعني، ونائب الرئيس لمنطقة عمل البنك المعنية، ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة).

وبموجب هذا البروتوكول، سينشر البنك الدولي تقريراً عن التحقيقات للجمهور في السنة المالية 2008، يشمل حالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووجد التحقيق الذي أجراه مكتب نائب الرئيس أدلة على ممارسات احتيال وفساد في عقود تم تمويلها في إطار المشروع الطارئ لتسريح وإعادة إدماج الجنود. وأعد مكتب نائب الرئيس تقرير إحالة ورفعته إلى السلطات المختصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف المعنية صاحبة المصلحة المباشرة الأخرى حول نتائج هذا التحقيق. ويمكن الإطلاع على نسخة من هذا التقرير ورد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى التقارير الأخرى المتاحة للجمهور على الموقع الإلكتروني لمكتب نائب الرئيس على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/integrity.

سادساً. إدماج أنشطة مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في جهود مجموعة البنك بشأن الحوكمة ومكافحة الفساد

تمشياً مع التوصيات الواردة في استعراض هيئة فولكر (انظر الجدول 3)، يعكف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة حالياً على تحسين الاستفادة من الحوار الذي تجريه فرق البنك القطرية مع البلدان المتعاملة مع البنك، وكذلك الفرص المتاحة لوضع السياسات داخل مجموعة البنك، وذلك بغرض ضمان أن يصبح اكتشاف ممارسات الاحتيال والفساد وردعها في الأنشطة التي تساندها مجموعة البنك سمة روتينية في عملها. ويعد إنشاء مجلس استشاري مستقل بغرض تدعيم مساهمة واستقلالية مكتب نائب الرئيس بالإضافة إلى إنشاء وحدة خدمات وقائية بالنفع على مكتب نائب الرئيس حيث يتيح لها فرصاً منسقة، كما يتيح لموظفي العمليات القدرات اللازمة لتحسين تقييم مخاطر الاحتيال والفساد والحد منها في مرحلتي تصميم المشاريع والإشراف عليها. ومكتب نائب الرئيس يُعتبر أيضاً جزءاً من مجلس حوكمة البنك حيث يشارك في تنفيذ إستراتيجية البنك الخاصة بالحوكمة. وهو يحضر اجتماعات اللجنة المعنية بالعمليات في الحالات التي تكون فيها بعض الأمور المتعلقة بالاحتيال والفساد قيد الدراسة والنظر. ويتمثل أحد التحديات الأساسية في بيان أن يوسع الحد من انتشار ممارسات الاحتيال والفساد الخارجية باعتباره خطراً على عمليات مجموعة البنك، وفي قياس ذلك الأثر. وتحقيقاً لهذا الهدف، يتوخى مكتب نائب الرئيس الدقة والحذر في تحديد المعلومات النوعية والكمية التي تساعد في قياس قدراتها الفنية وتأثيرها على العمليات.

إقامة نظام إنذار مبكر جديد لموظفي العمليات: لضمان حسن إيواء وتداول قاعدة المعلومات والدراسات التحليلية التابعة لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المتعلقة بممارسات الاحتيال والفساد، أعاد مكتب نائب الرئيس تنظيم وحدته المركزية السابقة لتلقي الحالات لتصبح وحدة لإدارة المعرفة (KMU). ويتمثل الهدف من وحدة إدارة المعرفة في أن تكون مجعماً مركزياً لكافة المعلومات الخاصة بالاحتيال والفساد التي تدخل مكتب نائب الرئيس وكذلك البنك إذا ثبت نجاحها مع مرور الوقت. وبموجب هذا التفويض الجديد، يلتقي الآن شهرياً كل من وحدة إدارة المعرفة ورؤساء الفرق الإقليمية بمكتب نائب الرئيس مع المعنيين في إدارات مناطق عمل البنك، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمناقشة ما يلي: التحقيقات الجارية التي يجريها مكتب نائب الرئيس؛ (2) المشاريع الجاري إعدادها التي قد تكون ذات صلة بهذه التحقيقات؛ (3) الإجراءات المتخذة على مستوى البلدان بشأن الحالات التي يحيلها مكتب نائب الرئيس؛ (4) الإجراءات الخاصة بالمنع والحرمان التي لم يفصل فيها بعد؛ (5) الادعاءات التي قد تحظى باهتمام من وسائل الإعلام؛ (6) اتجاهات الاحتيال والفساد السائدة؛ و (7) الدروس المستفادة من التحقيقات. كما يعمل مع موظفي العمليات لتحديد أفضل السبل لحماية البنك، وتعزيز العناية الواجبة في المجالات التي تتوافر معلومات لدى مكتب نائب الرئيس حول مخاطر الاحتيال والفساد. وعلى وجه الخصوص، تقوم وحدة إدارة المعرفة بالتعاون مع موظفي مكتب نائب الرئيس والعمليات الآخرين، باستعراض الادعاءات ونتائج التحقيقات الجارية كي يحددوا بصورة مشتركة ما يلي: (1) طبيعة ونطاق ومصداقية هذه الادعاءات ونتائج التحقيقات؛ (2) المخاطر التي تنطوي عليها إذا افترضنا صحتها؛ و(3) التدابير الملائمة للتخفيف من المخاطر. وفي اجتماعاتهم الشهرية، يحدد موظفو إدارة المعرفة والعمليات كذلك درجة أولوية الادعاءات الجديدة.

قيام وحدة الخدمات الوقائية بتبادل "الدروس المستفادة" مع جهاز موظفي مجموعة البنك: استجابة لإحدى التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير هيئة فولكر، أقام مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة كذلك وحدة للخدمات الوقائية (PSU)، تهدف إلى: (1) رفع مستوى وعي جهاز الموظفين بشأن المخاطر الخارجية للاحتيال والفساد التي تؤثر على العمليات التي يمولها البنك؛ (2) إتاحة المشورة العملية والتدريب بشأن تقييم هذه المخاطر والتخفيف من حدتها؛ (3) إجراء البحوث (على أساس نتائج التحقيقات التي يجريها مكتب نائب الرئيس والادعاءات التي يتلقاها، والمعلومات التقييمية من البلدان المتعاملة مع البنك) لاستخلاص الدروس المستفادة، ووضع أفضل الممارسات وتعميمها في العمليات المستقبلية؛ و(4) مساندة جهود مكافحة الفساد التي تضطلع بها حكومات البلدان المتعاملة مع البنك. تهدف وحدة الخدمات الوقائية - بصفة عامة - أن تكون مركزاً متميزاً للمعارف بشأن الوقاية من ممارسات الاحتيال والفساد، وفي اكتشاف تلك الممارسات والتخفيف من حدتها. ويستفيد من هذه الوحدة بشكل مباشر كل من رؤساء فرق العمل، وموظفي وحدات التوريدات وإدارة الشؤون المالية.

الجدول 3: التقدم المحرز في تطبيق التوصيات الواردة في تقرير هيئة فولكر حتى يناير/ كانون الثاني 2009 [السنة المالية 2009]

الوصية	الوضع
1	رفع درجة إدارة النزاهة المؤسسية إلى وضعية مكتب نائب الرئيس
2	إنشاء مجلس استشاري مستقل
3	إنشاء وحدة استشارية
4	ضمان أن تتبع خطة العمل النتائج التي يخلص إليها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة
5	إعادة تقييم سياسات السرية بمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة
6	الإفصاح عن التقدم المحرز في التحقيقات الخارجية الجارية للموظفين لتمكينهم من حماية نزاهة العمليات الجارية
7	الإفصاح عن مسودات تقارير التحقيقات الخارجية إلى موظفي العمليات
8	الإفصاح عن تقارير التحقيقات الخارجية المنقحة للمديرين التنفيذيين، وللجمهور في حال قرر رئيس البنك ذلك - بالتشاور مع المدير المنتدب المعني ونائب الرئيس لشؤون منطقة عمل البنك المعنية ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة
9	الإفصاح عن الإدعاءات المثبتة، والتقدم المحرز في التحقيقات، والتقارير المنقحة للجهات المانحة
10	تحسين علاقات مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة مع شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية وإدارة المراجعة الداخلية
11	الاستمرار في استخدام استعراضات التنفيذ الفصلا، مع إشراك الموظفين حسب مقتضى الحال
12	اختيار عضو خارجي من مجلس العقوبات رئيساً لهذا المجلس
13	إنجاز التحقيقات الخارجية العادية في فترة لا تتجاوز 12 شهراً، والتحقيقات المعقدة في فترة لا تتجاوز 18 شهراً
14	نقل مسؤولية التحقيق بشأن سوء سلوك الموظفين غير المتورطين في إدعاءات تتعلق بممارسات بالغة تقوم على الاحتيال أو الفساد خارج مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة
15	إنجاز حالات سوء سلوك الموظفين المتعلقة بممارسات احتيال أو فساد في فترة لا تتجاوز 9 أشهر، وحالات الخلافات التي تقع في أماكن العمل في فترة لا تتجاوز 6 أشهر
16	تعزيز حقوق مختارة للموظفين بغرض تحسين نزاهة التحقيقات الداخلية
17	تحسين قدرات الموظفين وتنوعهم
18	تحسين إجراءات الأداء في مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة

*في 18 سبتمبر/أيلول 2008 [السنة المالية 2009] - أعلن البنك تعيين وزير المالية الأسترالي السابق بيتر كوستيلو، والدبلوماسي الأمريكي السابق والخبير تشستر كروكر، والمحقق العام الغلبنيني السابق سيمون ماسيلو، والبروفيسور مارك بيث الفقيه القانوني السويسري، في المجلس الاستشاري المستقل.

وبينما لم يكتمل عدد موظفي وحدة الخدمات الوقائية بعد، فإنها سرعان ما أصبحت عنصراً قيماً في أنظمة البنك المعنية بمكافحة الفساد. وفي السنة المالية 2008، ساعدت هذه الوحدة أكثر من 60 فريقاً من فرق العمل من خلال إتاحة المشورة في مجال العمليات بشأن تقييم مخاطر الاحتيال والفساد والتخفيف من حدتها، كما أنها كثفت تواصلها مع مكاتب المناطق والقطاعات والشبكات التابعة للبنك عن طريق تقديم المشورة والبرامج التدريبية وحلقات العمل. وتُعتبر وحدة الخدمات الوقائية مساهماً نشطاً في إستراتيجيات البنك القطرية الخاصة بالحوكمة ومكافحة الفساد في مجموعة العمل المعنية بالمشاريع، التي تقوم بوضع أدوات لموظفي مجموعة البنك لاستخدامها في التصدي للاحتيال والفساد، بالإضافة إلى إعداد دورة أساسية من أجل قادة فرق العمل عن الممارسات القائمة على الاحتيال والفساد.

برنامج الإفصاح الطوعي (VDP): برنامج الإفصاح الطوعي هو أداة تفاعلية تحارب الاحتيال والفساد من خلال المنع والردع. وفي إطار هذا البرنامج، يتعهد المشتركون بما يلي: (1) عدم الضلوع في أي شكل من أشكال سوء السلوك في المستقبل؛ (2) الإفصاح للبنك الدولي عن نتائج أي تحقيق داخلي عن أية ممارسات سابقة تقوم على الاحتيال أو الفساد في مشاريع يساندها البنك؛ و(3) تطبيق برنامج داخلي للتقيد بالنظم يخضع لإشراف مراقب تقيد يوافق عليه البنك. وفي المقابل، يتجنب المشاركون الحرمان بسبب إفصاحهم عن ممارسات سوء سلوك السابقة، مع عدم الكشف عنهم للجمهور، بالإضافة إلى إمكانية استمرارهم في المشاركة في الأنشطة التي يساندها البنك. ومن شأن استمرار سوء السلوك أو المخالفات الجوهرية لشروط برنامج الإفصاح الطوعي غير القابلة للتفاوض أن يسفر عن حرمان الشركات المعنية من المشاركة في أنشطة البنك الدولي لمدة عشر سنوات.

في السنة المالية 2008، واصل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة تقديم تقارير إحالة منقحة إلى حكومات البلدان الأعضاء تحتوي معلومات تم الحصول عليها من المشاركين في برنامج الإفصاح الطوعي تحدد بالتفصيل التجاوزات الممكنة للقوانين الوطنية. كما استمر مكتب نائب الرئيس في تلقي بيانات مفصّل عنها من الشركات المشاركة أضافت قيمة للتحقيقات الجارية في الممارسات الخاضعة للعقوبات. وفي السنة المالية 2008، أتاح العديد من الداخلين الأوائل في هذا البرنامج، على وجه الخصوص، أفكاراً قيمة بشأن الممارسات القائمة على الاحتيال والفساد فيما يتعلق بالتحقيقات التي أجراها مكتب نائب الرئيس في قطاع الطرق. كما وافق مكتب نائب الرئيس على انضمام بعض الشركات الجديدة في هذا البرنامج. ورغم أن المعلومات القيمة التي في حوزة برنامج الإفصاح الطوعي، بحكم طبيعته، تظل سرية، بوسع هذا البرنامج المتسم بحسن التنظيم أن يتيح شواهد عالية الجودة عن طبيعة الفساد وأشكاله وأنماطه في الأنشطة التي تساندها مجموعة البنك الدولي، وأن يحدد الفاسدين في حالات محددة. علاوة على ذلك، يمكن إدماج المعارف المستقاة من البيانات المفصّل عنها لبرنامج الإفصاح الطوعي في سياسات وعمليات البنك الدولي، وذلك بغرض مساعدة مجموعة البنك، والجهات الشريكة، والأطراف المعنية من أصحاب المصلحة المباشرة على حماية المشاريع طوال مرحلة تنفيذها.

سابعاً. الحالات الداخلية (سوء السلوك من جانب الموظفين)

تنقسم إجراءات التأديب الداخلية الخاصة بمجموعة البنك الدولي، حسبما وردت في القاعدة 8.01 من النظام الإداري لموظفي البنك الدولي (الإجراءات التأديبية)، إلى مكونين متميزين: مكون خاص بإجراء التحقيقات، وتولى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إدارته حصرياً في السنة المالية 2008، ومكون خاص باتخاذ القرارات، وهو مسؤولية نائب رئيس مجموعة البنك لشؤون الموارد البشرية. ويورد الجدول 5 المدين أدناه أمثلة عن الإدعاءات بسوء سلوك الموظفين التي يمكن أن تؤدي إلى إجراء تحقيقات. ونتيجة للتوصيات الواردة في تقرير هيئة فولكر التي وافق عليها جهاز الإدارة، سيتم نقل مسؤولية إدارة التحقيق في الإدعاءات التي لا تتعلق بممارسات جوهرية قائمة على الاحتيال والفساد إلى مكتب الأخلاقيات والسلوك الوظيفي التابع لمجموعة البنك في السنة المالية 2009.

خلال السنة المالية 2008، أقفل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة 74 حالة من حالات الإدعاء بسوء السلوك من جانب الموظفين. وتم من بين هذه الحالات التحقيق في 54 حالة (74 في المائة)، وإعادة توزيع 20 حالة (26 في المائة) إلى جهاز الإدارة، والموارد البشرية، أو زملاء آخرين داخل نظام تسوية المنازعات (CRS) للبت فيها (انظر الجدول 4). ومن بين الحالات التي تم التحقيق فيها، وجد أن 24 حالة (44 في المائة) كانت مثبتة بالأدلة، و 23 حالة (42 في المائة) كانت غير مثبتة بالأدلة، وسبع حالات (13 في المائة) كانت لا أساس لها².

الجدول 4: الحالات الخارجية حسب نتائج التحقيقات (السنوات المالية 2005-2008)

السنة المالية 2008	السنة المالية 2007	السنة المالية 2006	السنة المالية 2005	
74	152	93	134	الحالات التي أقفلت
20	38	24	36	الحالات التي أحييت/لم يحقق فيها
54	114	69	98	الحالات التي حقق فيها منها:
44%	45%	44%	48%	أثبتت بالأدلة
43%	33%	23%	31%	لم تثبت بالأدلة
13%	22%	33%	21%	لا أساس لها

² تكون الحالة "مثبتة الأدلة" في حالة توفر أدلة كافية بدرجة معقولة تثبت ارتكاب سوء السلوك المزعوم؛ وتكون "لا أساس لها" عند توفر أدلة كافية بدرجة معقولة على عدم حدوث سوء السلوك المزعوم؛ وتكون الحالة "غير مثبتة بالأدلة" عندما تكون الأدلة المتاحة غير قطعية الدلالة أو عندما تكون غير مدعومة بالمستندات وغامضة ومبهمة بحيث لا تستوجب استعراضها.

يبين الجدول 5 نتائج التحقيقات التي أجراها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة والتي أثبتت بالأدلة سوء سلوك الموظفين في السنة المالية 2008 - حسب فئة سوء السلوك، والإجراء المتخذ حسب الدرجة الوظيفية للموظف المعني.

الجدول 5: الحالات الداخلية المثبتة بالأدلة حسب نتائج التحقيقات والعقوبات، السنة المالية 2008		
الدرجة الوظيفية	الإجراءات التي اتخذت	عدد الحالات وفئة سوء السلوك
GH GG	تخفيض الدرجة الوظيفية حرمان من إعادة التوظيف	2 - احتيال وفساد (عمليات) مكتب قطري (1) المقر الرئيسي في واشنطن (1)
GF, GG GB GC ETC, GB GH, STC	إنهاء الخدمة / حرمان من إعادة التوظيف إنهاء الخدمة / حرمان من إعادة التوظيف ورد أموال حرمان من إعادة التوظيف الاستقالة لم يُفصل فيها بعد	8 - احتيال وفساد (الموازنة الإدارية) مكتب قطري (5) المقر الرئيسي في واشنطن (3)
GF GC GC GC, GE	الاحتفاظ بخطاب قرار نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية في ملف مكتب الموارد البشرية تقييد كامل لم تستدع أية عقوبة* لم يُفصل فيها بعد	5 - إساءة استخدام بدلات ضريبة الدخل المقر الرئيسي في واشنطن (5)
GA	لم يتم توقيع أي إجراء تأديبي	1 - إساءة استغلال السلطة / مضايقة مكتب قطري (1)
GH	حرمان من إعادة التوظيف	1 - تحرش جنسي المقر الرئيسي في واشنطن (1)
GD GH ETC	خسارة الزيادة في الراتب، وتلقي توبيخ كتابي خسارة الرزايا وخسارة الزيادة في الراتب لم يُفصل فيها بعد	3 - انتهاكات أخرى لقواعد مجموعة البنك مكتب قطري (2) المقر الرئيسي في واشنطن (1)
STT STC, STT STT	تلقي إنذار تقييد كامل لم يُفصل فيها بعد	4 - عدم التقيد بالالتزامات القانونية الشخصية مكتب قطري (1) المقر الرئيسي في واشنطن (3)
*لم يتم توقيع إجراء تأديبي نظراً لأن الموظف المعني (موظف سابق) لم يعد مؤهلاً للعمل مستقبلاً في أية وظيفة بمجموعة البنك الدولي.		

سياسة الأطراف المبلّغة عن المخالفات: يتمثل أحد الإصلاحات الأساسية التي قامت بها مجموعة البنك في إصدار سياسة معززة بشأن المبلّغين عن المخالفات (القاعدة 8.02 من النظام الإداري لموظفي البنك الدولي) في 10 يونيو/حزيران 2008، وذلك بغرض تشجيع جهاز الموظفين على الإبلاغ عن أي سوء سلوك قد يهدد سير عمليات أو حوكمة مجموعة البنك الدولي. ومنذ إنشاء إدارة النزاهة ثم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، تم التعامل مع مئات الحالات التي قام خلالها موظفو مجموعة البنك "بالإبلاغ عن المخالفات" حول الاشتباه في الاحتيال والفساد وأشكال سوء السلوك الأخرى. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه السياسة المنقحة في: توضيح حقوق والتزامات الموظفين في الإبلاغ عن سوء السلوك الذي قد يشكل خطراً على عمليات أو حوكمة مجموعة البنك الدولي؛ وتشجيع الموظفين على إثارة الشواغل عن طريق توسيع القنوات المتاحة للإبلاغ - بما في ذلك قناة مباشرة إلى رئيس البنك وجهاز الإدارة العليا - وتعزيز وسائل الحماية ضد أية محاولات للانتقام من مقدمي هذه البلاغات؛ وتمكين المنظمة من معالجة سوء السلوك بفعالية، وإدارة المخاطر ودعم معايير الحوكمة الرشيدة.

وتضاهي هذه السياسة الجديدة، التي لم تخضع للاختبار بعد في الأسابيع الثلاثة المتبقية في السنة المالية 2008 بعد اعتمادها، سياسات مماثلة في مؤسسات أخرى متعددة الأطراف.

ثامناً: موظفو وموارد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة

في يونيو/حزيران 2008، بلغ مجموع موظفي مكتب نائب الرئيس 51 موظفاً، بانخفاض صاف قدره 5 موظفين مقارنة بالسنة المالية 2007 (انظر الجدول 6)، إلا أنه من المتوقع تعيين أكثر من اثني عشر موظفاً إضافياً من بلدان متنوعة، منها البرازيل والصين وكولومبيا والسلفادور واليونان والهند وجامايكا واليابان وليبيريا والمكسيك وجنوب أفريقيا³. وقد بلغ إجمالي مخصصات ميزانية السنة المالية 2008 لمكتب نائب الرئيس 14.631 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول 7).

الجدول 6: مستويات التوظيف (السنوات المالية 2005-2008)				
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
2008	2007	2006	2005	
<i>موظفو البنك</i>				
29	38	32	33	محققون / أخصائيون آخرون
9	6	6	9	موظفو مساندة إدارة ومساندة متعاملين / موظفو مساندة آخرون
38	44	38	42	المجموع الجزئي
<i>الاستشاريين/الموظفون المؤقتون</i>				
12	7	14	9	محققون / أخصائيون آخرون
1	5	5	4	موظفو مساندة إدارة ومساندة متعاملين / موظفو مساندة آخرون
13	12	19	13	المجموع الجزئي
51	56	57	55	إجمالي عدد الموظفين والاستشاريين

الجدول 7: الميزانية بملايين الدولارات (السنوات المالية 2005-2008)				
السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
2008	2007	2006	2005	
14.631	14.041	8.842	9.4	مخصصات الميزانية الأساسية
0	0	4.416	1.3	مخصصات إضافية (في منتصف العام)
14.631	14.041	13.258	10.7	إجمالي الميزانية المصرح بها

³ في يناير/كانون الثاني 2009، كان فريق موظفي مكتب نائب الرئيس - الذي بلغ 76 موظفاً واستشارياً وموظفاً مؤقتاً - يضم 27 جنسية مختلفة يتحدثون 28 لغة مختلفة، 42 في المائة منهم من بلدان نامية، وتشكل النساء منهم 47 في المائة.

تاسعاً. الخلاصة

تلعب مجموعة البنك الدولي دوراً ريادياً على الساحة الدولية في الحرب العالمية ضد الاحتيال والفساد. وبوصفها ذراع البنك الدولي المعني بإجراء التحقيقات في هذا الجهد، يضطلع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بدور أساسي بالاشتراك مع باقي مؤسسات وإدارات البنك في إقامة إطار فعال وذي مصداقية لمكافحة الممارسات القائمة على الاحتيال والفساد. ويُعتبر الحد من الاحتيال والفساد في المشاريع التي يمولها البنك الدولي مكوناً أساسياً في الجهد الذي تضطلع به مجموعة البنك في القيام برسالتها المتمثلة في: تحقيق خفض دائم في نطاق الفقر في العالم.

الملحق أُلْف: اتجاهات أعداد الحالات وأوضاعها - السنوات المالية 1999-2008										
السنة المالية 2009	السنة المالية 2007	السنة المالية 2006	السنة المالية 2005	السنة المالية 2004	السنة المالية 2003	السنة المالية 2002	السنة المالية 2001	السنة المالية 2000	السنة المالية 99	
<i>مجموع سجل حالات التحقيقات</i>										
232	294	243	318	321	430	470	227	66	-	الحالات المرحّلة
223	239	292	352	354	339	550	545	400	167	الحالات الجديدة
243	301	241	427	341	448	590	297	239	101	الحالات التي أقيمت
212	232	294	243	318	321	430	470	227	66	المجموع في نهاية السنة
<i>سجل حالات التحقيقات الداخلية</i>										
57	86	77	94	71	112	109	52	19	-	الحالات المرحّلة
71	123	102	117	151	125	137	176	160	91	الحالات الجديدة
74	152	93	134	118	160	134	119	127	72	الحالات التي أقيمت
54	57	86	77	94	77	112	109	52	19	المجموع في نهاية السنة
<i>عدد حالات التحقيقات الخارجية</i>										
175	208	166	224	244	318	361	175	47	-	الحالات المرحّلة
152	116	190	235	203	214	413	369	240	76	الحالات الجديدة
169	149	148	293	223	288	456	178	112	29	الحالات التي أقيمت
158	175	208	166	224	244	318	361	175	47	المجموع في نهاية السنة

كيفية الإبلاغ عن إدعاءات الاحتيال أو الفساد أو سوء سلوك الموظفين

ينبغي أن تتعلق الإدعاءات بمجموعة البنك الدولي أو بالعمليات التي يمولها البنك:

مباشرة:

الهاتف: +1-202-458-7677

الفاكس: +1-202-522-7140

البريد

الإلكتروني: investigations_hotline@worldbank.org

من خلال خط ساخن مستقل مجاني خاص بالإبلاغ عن الاحتيال والفساد (خدمة خارجية - 24 ساعة/يوميًا):

الهاتف: +1-800-831-0463 (توجد تسهيلات ترجمة)

لتحميل الرسوم للطرف المطلوب (collect calls) +1-704-556-7046

موظفو المكاتب القطرية: يرجى طلب الرقم المجاني من خلال عامل تليفون تابع لشركة (AT&T) أو طلب الرقم الخاص بالمكالمات التي يدفع متلقيها رسومها.

عن طريق البريد:

PMB 3767

13950 Ballantyne Corporate Place

Charlotte, NC 28277

USA

إذا قررت الاتصال بمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة دون الإفصاح عن هويتك، يرجى أن تكون محدداً بقدر الإمكان في المعلومات التي تقدمها.

www.worldbank.org/integrity

